

الاتحاد الأوروبي يمهل روسيا 3 أيام قبل فرض عقوبات

بوتين يدعو إلى هدنة طويلة في أوكرانيا



الاتحاد الأوروبي مجتمعاً في بروكسل

(3) أيام لاتخاذ خطوات ملموسة في (4) قضايا تخص أوكرانيا، وإلا ستقوم بغرض «عقوبات موجبة» ضدها.

وأصدر قادة دول الاتحاد الذين اجتمعو أمس في بروكسل، قرارا يهدد بفرض العقوبات المذكورة، في حال لم تريم اتفاقا حول لبيات فعالة لمرافقة الحدود ووقف إطلاق النار وإعادة ثلاث نقاط حدودية استولى عليها لأوكرانيا وإطاح سراح جميع الرهائن والبدء بمفاوضات جديدة ومفصلة حول خطة السلام، التي طرحها الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو.

ولفت القرار إلى أن قادة الاتحاد سيتابعون الوضع في أوكرانيا، ويتخذون القرارات بموجبه، كما تعهد بالإجتماع واتخاذات إجراءات احترازية في حال تطلب الأمر ذلك، مشيرا إلى أن الاتحاد يراقب رد الفعل الروسي، على خطة بوروشينكو عن

دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد في أوكرانيا بما يسمح بإجراء محادثات بين ممثلي السلطات في كييف والمناطق الشرقية حيث يقوم انفصاليون بتمرير مسلح.
كمن الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو قد حذر من عدم تصيد الهدنة الحالية بعدما تنتهي مساء أمس إذا فشلت محادثات السلام مع الانفصاليين الموالين لروسيا في الوصول إلى نتيجة إيجابية.
«الأهم هو تأمين وقف إطلاق نار طويل الأمد كشرط ضروري لإجراء محادثات جديدة بين السلطات و كييف وممثلي المناطق الجنوبية الشرقية.»
وأضاف خلال مناسبة دبلوماسية بالكرملين «نسعى جاهدين إلى مساعدة عملية السلام.»
من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو أنه مستعد لاستخدام كل فرصة متاحة، بما فيها التعاون مع السلطات الروسية، من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع في بلاده.
وفي مقابلة مع قناة «سي إن إن» الأميركية أول من أمس، قال: «أنا مستعد لعقد اتفاق سلام مع أي كان... أريد أن أحمل السلام للبلاد.»

وأفساد بوروشينسكو بيان المفاوضات مع ممثلي قوات الدفاع الشعبية العاملة في شرق أوكرانيا ستتواصل، وأضاف: «أنا متفائل

واعتقد أنه في غضون أسابيع عدة أو أشهر ستوصل إلى اتفاقية تسمح بإحلال السلام.»

خطوات أوروبية ملموسة

أمهل الاتحاد الأوروبي روسيا

أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا توقع اتفاق الشراكة الأوروبية على رغم انتقادات موسكو

وقعت أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الجمعة في بروكسيل في خطوة تعارضها روسيا.

وتقرب الاتفاقية بين الدول الثلاث من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وأكد الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو أنه يرى هذا التوقيع بداية للإعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
أما جورجيا فان رومبي رئيس المجلس الأوروبي فقال إن «اليوم هو يوم عظيم لأوروبا».
وأضاف رومبي موجها كلامه لرؤساء الدول الثلاث «أوروبا تقف إلى جانبكم اليوم أكثر من أي يوم مضى» مضيفاً أن الاتفاقية لا تحتوي ما يضر روسيا.

في الوقت نفسه انتقد أحد مستشاري الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرئيس الأوكراني قبيل تصديقه على اتفاقية الشراكة غلافيف إن الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو كان «نازياً»، مؤكداً أن تصديقه على الاتفاقية غير قانوني.
واعتبر غلافيف أن أوروبا تدفع

أوكرانيا لتوقيع الاتفاقية بشكل إجباري، وأضاف: «لقد جهزوا للثلاث في أوكرانيا ثم ساعدوا النازيين في الوصول إلى سدة الحكم وما هي الحكومة النازية تصنف أكبر إقليم في أوكرانيا».

وكانت أوكرانيا وقعت في مستشاري الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرئيس الأوكراني قبيل تصديقه على اتفاقية الشراكة غلافيف إن الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو كان «نازياً»، مؤكداً أن تصديقه على الاتفاقية غير قانوني.
واعتبر غلافيف أن أوروبا تدفع

عينه المسلحون رئيساً أما يطلقون عليه «جمهورية دونتسك المستقلة» إن المراقبين الأربعة التابعين لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي أطلق سراحهم لتأكيد الخيأت المجموعة المسلحة غير القانونية، ووقف تدفق السلاح والمليشيات المسلحة عبر الحدود.

وكان الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على روسيا، بسبب الأزمة الأوكرانية، تضمنت منع سفر وتجديد أموال مسؤولين وشخصيات مقربة من النظام، ولم يتم اللجوء حتى الآن، إلى عقوبات المرحلة الثالثة، التي تتضمن عناصر اقتصادية (العقوبات الموجهة) حتى الآن، بسبب خلافات بين قادة الاتحاد حولها.

وعبر القرار عن أسف القادة الأوروبيين، لعدم توفيق الاشتباكات بشكل كامل على رغم التزام السلطات الأوكرانية بها، مطالباً روسيا بممارسة نفوذها على المجموعات المسلحة غير القانونية، ووقف تدفق السلاح والمليشيات المسلحة عبر الحدود.

وكانت ثورة شعبية قد أطاحت بالرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش على خلفيته رفضه توقيع الاتفاقية التي تضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي تجارياً.

ويؤكد قطاع كبير من السياسة الأوكرانيين أن رفض يانوكوفيتش التصديق على الاتفاقية جاء بعد ضغط شديد من روسيا.

وكان يانوكوفيتش قد فر إلى روسيا بعد فشل محاولة قوات الشرطة الأوكرانية فض اعتصام

وقال الكسندر بوروداي الذي معارضيه في كييف.

البناء

أنصار عبد الله يتظاهرون في كابول رفضاً «للتلاعب» بالانتخابات

نظم آلاف من أنصار المرشح الرئاسي الأفغاني عبد الله عبد الله مسيرة إلى قصر الرئاسة في العاصمة كابول للتتديد بما قالوا إنه عمليات تزوير واسعة خلال الانتخابات من جانب موظفي لجنة الانتخابات والمسؤولين الحكوميين.

وانتهت جولة إعادة التي أجريت يوم 14 حزيران بين عبد الله القائد السابق في تحالف الشمال ووزير المال السابق أشرف عبد الغني إلى طريق مسدودة بعد قرار عبد الله الانسحاب. وانضم عبد الله عبد الله إلى نحو 10 آلاف متظاهر في كابول ضد «ضلع عدد من المسؤولين الانتخابيين والحكوميين في التلاعب بعمليات التصويت».

من جانبه حذر رئيس بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان يان كوبيس من أن أي نتيجة مشكوك في صديقتها في الانتخابات الرئاسية قد تؤدي إلى توترات عرقية في البلاد.

ويلقى عبد الله دعماً كبيراً من الطاجيك ثاني أكبر عرقية في البلاد بينما ينتمي عبد الغني إلى البشتون أكبر مجموعة عرقية في أفغانستان. واتهم المرشح عبد الله الرئيس المنتهية ولايته حامد كرزاي وحكام الأقاليم والشرطة بالتواطؤ لتزوير الانتخابات.

ومزق بعض المحتجين ملصقات تحمل صورة كرزاي تعبيراً عن غضبهم ورددوا هتافات مناوئة لكرزاي واللجنة المستقلة للانتخابات. وتعهد عبد الله عدم التعاون مع لجنة الانتخابات بسبب اتهامه لهم بالفساد كما دعا

دوليات 13

أنتخابات 13 دوليات

الأمم المتحدة للتدخل لإنقاذ البلاد.

ومن المفترض أن تظهر النتائج الرسمية الأولية في الثاني من الشهر المقبل بينما تعلن النتائج النهائية بعد النظر في الطعون نهاية الشهر ذاته.



تظاهرات مؤيدة للمرشح عبد الله

« حقوق الإنسان» يدين ... (تتمة ص1)

«مواصلة تقديم دعم عسكري لطرفي النزاع من قوى خارجية، وعدم المسؤولية.

وشدد بيان في مقاله على أن «أكبر عقبة في طريق وقف الحرب في سورية في الوقت الراهن هو الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق نصر بقوة السلاح»، لافتاً إلى أن حصيلة ضحايا النزاع فاقت 150 ألف شخص.

هذا ودان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس ما سماه «أعمال القوات المسلحة السورية»، من دون التطرق عملياً إلى جرائم مسلحي المعارضة، حيث صوتت لمصلحة القرار الذي قدمته دول غربية بدعم من الأردن وقطر والكويت والسعودية وفود 32 دولة من أصل 47 من أعضاء المجلس، في مقابل تحفظ 9 دول ومعارضة 5 من الجزائر وفنزويلا والصين وكوبا وروسيا.

وعبر القرار عن «القلق البالغ في شأن احتمال موت آلاف السوريين ومواطني الدول الأخرى المعتقلين في سجون الحكومة نتيجة الجوع والمضيق»، ودان القرار سلوك المسؤولين «عن مثل هذه الأعمال المرعبة»، وكذلك وقائع الاختفاء القسري للمواطنين السوريين ومواطني الدول الأخرى التي يتهم النظام السوري بتنفيذها».

من جانب آخر، أشار تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سورية، إلى أن طرفي النزاع مذنبان في جرائم خطيرة، مشيراً إلى وقائع محددة تدين مسلحي المعارضة في إطلاق النار على أماكن سكنية، وفي القيام بأعمال إرهابية، وفي عمليات الخطف بغرض الحصول على فدية، وفي التعذيب والإعدام من غير محاكمة، وفي تجنيد الأطفال في القتال.

ووصف نائب المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في جنيف أندريه نيكيفوروف مشروع القرار بأنه «نزعة تتجاهل الوضع الحقيقي»، لافتاً إلى أن «مثل هذه القرارات لا تساعد على وقف العنف»، وأصفا مثل هذه المبادرات بأنها متحيزة وانتهازية تخدم مصالح مجموعة صغيرة كان يطلق عليها رياء اسم «مجموعة اصداقاء سورية» وتغير اسمها في ما بعد إلى «قوة مجموعة اصداقاء سورية»، وذلك لأن 11 فقط من 107 من الأعضاء في بداية تكوين المجموعة مستعدون لمواصلة تأييد التوجه نحو إسقاط الحكومة الشرعية في سورية بالقوة.

محاولة تحقيق حل سياسي». وأضاف: «لاحظنا أن زملائنا الأميركيين يقولون إنهم ليسوا على يقين في ما إذا كان من الضروري تعيين أحد في منصب الإرهابي وإعادة تنشيط المفاوضات بين دمشق والمعارضة»، ودعا إلى تقييم خطر المتطرفين لكل جدية، وقال: «نواجه خطر إنشاء دولة إرهابية في الأراضي الممتدة بين حلب وبغداد. هذا هو الواقع».

كما عبر المسؤول الروسي عن اعتقاده أن هذا الوضع جزئياً هو نتيجة فشل المفاوضات السورية مذكرة بأن البرنامج التمهيدي للحوار السوري كان يتضمن 4 نقاط أولها مكافحة الإرهاب والثاني تشكيل حكومة انتقالية، غير أن المعارضة رفضت بحث هاتين المسألتين في شكل منفصل.

وتابع: «مع الأخذ في الاعتبار النشاط الأخير لـ«داعش»، ألم يكن من الأفضل أن يتفق الطرفان على خطوات عملية مشتركة لمكافحة الإرهاب وفي هذا الإطار إنشاء لجنة مشتركة لتحقيق هذا الهدف. ومن الممكن أن تصبح هذه اللجنة أساساً لهيئة الانتقالية التي يسعى إليها الجميع».

وكان تشوكرين أكد في حديث صحافي أن بلاده لن تسمح بتبني مجلس الأمن الدولي قراراً ذا طابع إنساني حول سورية يهدد بفرض عقوبات على دمشق، وانتقد المحاولات الهادفة إلى الاستناد للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على إمكانية فرض عقوبات واستخدام القوة، في مشروع قرار حول إيصال مساعدات إنسانية إلى السوريين، مضيفاً إن هذه المحاولات «لا تهدف إلى الحصول على نتائج إنسانية ملموسة، بل ممارسة المزيد من الضغط السياسي على الحكومة السورية».

لذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجتمع الدولي إلى عدم غض الطرف من التهديد الحقيقي الذي يبعثه الإرهابيون في سورية، مشيراً في مقال له، نشرته صحيفة «فرانكفورتر الغيمانيه تسايتونغ» الألمانية، إلى ضرورة تضافر جهود العالم كي لا تتلقى جماعة جبهة النصرة أو مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام دعماً مالياً أو غيره، بحسب تعبيره.

وأشار بان إلى ضرورة تنفيذ الخطة التي قدمها سابقاً لتسوية النزاع في سورية، والمتكوتة من ست نقاط، ومن بينها فرض مجلس الأمن حظراً على التزويد بالسلاح، وإطلاق عملية سياسية، والتعامل أيضاً مع التهديدات الإرهابية، وأصفاً

المالكي يعلن ... (تتمة ص1)

السيستاني قد دعا الكتل السياسية العراقية في مجلس النواب الي التوافق على الترسانات الثلاث والالتزام بالتوقيعات الدستورية، مطالبا بالابتعاد عن فكرة تقسيم البلاد كحل للامزمة في رد على «إسرائيل» التي أبلغت الولايات المتحدة أن الاستقلال الكردي في شمال العراق حان وقته، وأصبح أمراً مفروغاً منه.

وانتقد النائب العراقي عن ائتلاف دولة القانون عادل المانع تصريحات بارزاني في شأن كركوك والمادة 140 في الدستور العراقي بشدة، معتبراً سيطرة البيشمركة على كركوك والمناطق المتنازع عليها والحقول النفطية العراقية احتلالاً كركيا لأجزاء من العراق.

من جهته، أكد وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج أنّ لندن ستقدم اقتراحات للحد من وصول الدعم إلى الجماعات المسلحة في العراق.
وشدد هيج من أربيل على ضرورة تأليف حكومة

وتابع بارزاني: «لقد صبرنا 10 سنوات مع الحكومة الاتحادية لحل قضية المناطق المتنازعة وفق المادة 140 لكنها كانت من دون جدوى»، مبيناً أن «دخول قوات البيشمركة إلى تلك المناطق جاء لحمايتها ومنع سقوطها بأيدي الإرهابيين بعد إنسحاب القوات الحكومية منها»، على حد قوله.

وشدد رئيس منطقة كردستان قاسلاً: «الآن بالنسبة لبنا المادة 140 أنجزت وانتهت ولن نتحدث عنها بعد الآن».

يذكر، أن الأكراد يويدون بقوة تنفيذ المادة 140 من الدستور، وفي وقت يبدي العرب والتركمان العامة، بعدما كان الاتجاه الدولي يعقني بإبقائه في «ثلاجة» الانتظار، واكتفاء بتخدير مشاكله لمنعها من الانفجار، وذلك إلى حين تظهير صورة الحلول للمشاكل المنعلقة.

وتقول المصادر عينها أن الدول الكبرى تتجه إلى صياغة مقاربة مستجدة للوضع في لبنان، تتسم بانها لا يمكن وصفها بالمقاربة الجديدة، ذلك أنها لا تشتمل على رؤية جزرية بل على استرداك علاجات موقته للمشاكل التي لا تستطيع الانتظار؛ وأبرز هذه المشاكل في ملف احتواء القضية النازحين وملف تعزيز إمكانات مكافحة الإرهاب.

وأهمية هذه الاتصالات الدولية أنها تعبر عن قلق تجاه الوضع في لبنان، وأنها من ناحية أخرى تحاول إيجاد موقع له ضمن الحالة الإقليمية العامة، بعدما كان الاتجاه الدولي يعقني بإبقائه في «ثلاجة» الانتظار، واكتفاء بتخدير مشاكله لمنعها من الانفجار، وذلك إلى حين تظهير صورة الحلول للمشاكل المنعلقة.

وتتوقع هذه المصادر عينها أن الدول الكبرى تتجه إلى صياغة مقاربة مستجدة للوضع في لبنان، تتسم بانها لا يمكن وصفها بالمقاربة الجديدة، ذلك أنها لا تشتمل على رؤية جزرية بل على استرداك علاجات موقته للمشاكل التي لا تستطيع الانتظار؛ وأبرز هذه المشاكل في ملف احتواء القضية النازحين وملف تعزيز إمكانات مكافحة الإرهاب.

ويبرأي هذه المصادر فإنّ الوضع في لبنان يتجه الآن من منظور دولي للتشابه مع الوضع الذي نشأ قبيل انتخاب الرئيس ميشال سليمان، حيث أن زهاب البلد آنذاك إلى حالة أمنيّة خطيرة تلت استصعاب الخلاف السياسي، قاد إلى تفاهم الحل الذي نص على إيصال قائد الجيش ميشال سليمان إلى قصر بعيدا، فيما تسونامي التفجيرات التي تضرب لبنان منذ عدة أيام قد تلعب في عام 2014 نفس وظيفة 7 أيار عام 2008 لجهة أن تشكل رافعة



الرئيس الأوكراني بعد توقيع اتفاقية الشراكة

تقرير إخباري

أزمة أوكرانيا ... موسكو تتقدم وواشنطن تتراجع

اعترافها بوجود نزاع مع فريق أوكراني آخر يرفع مطالب استقلالية. اعتراف يؤسس لحكم ذاتي يتمتع بقدرة اعتراضية روسية ضمناً على السياسات والقرارات العليا للدولة. خصوصاً الخارجية منها المتعلقة باللاقات مع أوروبا. وبالأخص مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» الذي تخشى موسكو احتمال دخول أوكرانيا في عضويته والذي بات في حكم غير الوارد، بإقرار حتى الصغور الأميركيين. فهذا أمر صار خارج البحث إلى حين.

الحكم الذاتي شبه المستقل هو بيت القصيد من مجمل التحركات الروسية منذ ضمّ القرم. فهو يعطل أي توجه من هذا النوع تزعم كييف القيام به. وقد بات دخول أوكرانيا الحلف متعتدراً أصلاً، لأن هناك مناطق منها يدور حولها نزاع القرم. وبحسب ميثاق «الناتو» لا يصح قبولها في مثل هذه الحال.

على أرضية هذا التوجه، قام بوتين بخطوات ومناورات عدة تساعد في تسهيل بنود أجندته. طلب من مجلس الدوما إلغاء القانون الصادر في آذار الماضي والذي يخوله غزو أوكرانيا ولو لزم الأمر. بدا من خلال طلبة أنه جاد في مسألة الحوار والتوصل إلى حل سياسي في أوكرانيا. طبعاً طالما يحفظ له الكفة الراجحة في الصيغة العتيدة.

وهو في موقع يخوله تحقيق مثل هذا التراجع. كذلك وافق وشجّع الانفصاليين على التفاوض الهادف، بعد أن كان قبل أيام يقول إنه لا موة له عليهم.

بهذه الصورة ضمن تحريباً ولو صامتاً من جانب الاتحاد الأوروبي الذي لا يبدو أنه في وارد فرض عقوبات إضافية خلال اجتماعه يوم الجمعة في بروكسيل. أبعد ما ذهب إليه الاتحاد هو من استيراد بضائع روسية مصنعة في القرم، لا أكثر.

^[1] اعتراف يؤسس لحكم ذاتي يتمتع بقدرة اعتراضية روسية ضمناً على السياسات والقرارات العليا للدولة

^[2] وبالأخص مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» الذي تخشى موسكو احتمال دخول أوكرانيا في عضويته والذي بات في حكم غير الوارد، بإقرار حتى الصغور الأميركيين